

الفلسفة التشاركية لدى المنظمات الدولية غير الحكومية : بين الإلتزام الإنساني والضبط القانوني.

أمين بن نعمة، طالب دكتوراه

الملخص

يهدف هذا المقال الى إبراز القيمة السامية التي تتبناها المنظمات الدولية غير الحكومية، والمتمثلة في الفلسفة التشاركية مع باقي فواعل العلاقات الدولية، مع تسليط الضوء على الفرص الهائلة التي يُتيحها منظور الحوكمة العالمية لكل تلك الفواعل، كما يُحاول تَبَيُّن المسالك التي تعتمد عليها تلك المنظمات للتوفيق بين التزاماتها الإنسانية ذات الطبيعة العامة و المجردة و الهادفة للصالح العام من جهة، والضوابط/العوائق القانونية الدولية و المحلية التي ترفعها مؤسسات أخرى في المنتظم الدولي، و على رأسها مؤسسة "الدولة" من جهة أخرى . يقوم المقال برصد تلك التفاعلات والعلاقات، و أيضا قدرة المنظمات الدولية غير الحكومية على "حجز" و "إثبات" مكانتها في حقل العلاقات الدولية متعدد الفواعل.

الكلمات المفتاحية : المنظمات الدولية غير الحكومية، القانون الدولي، الحوكمة العالمية.

Absrtact

This article aims to show the great values adopted by the NGOs, which could be sum up in a participative philosophy with the rest of actors of the International Relations, with a focus on the variety of opportunities offered by the global governance approach to this actors. The articles also attempts to present the different ways used by the NGOs to reconcile its humanitarian engagements with the general, abstracted and interested nature of the common interests on a side and the interne and externe juridical restrictions on the other side in the international system. Finally the article observes the interactions and relations and the capacity of NGOs to reserve and prouve its position in the IR arena.

Keywords : NGOs , international law , global governance.

المقدمة + الاشكالية

ظلت السياسة الدولية منذ مرحلة وستغاليا عام 1648 تعرف فاعلا أساسيا إن لم يكن وحيدا، ألا وهو الدولة، و انتظم الأفراد في إطارها لممارسة مختلف النشاطات السياسية و الإجتماعية، و لكن التعقيد الكبير الذي شهدته الساحة الدولية بعد ذلك أظهر عجزا كبيرا لمؤسسة "الدولة" في التكيف مع

المستجدات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، و كذا المتطلبات المتشعبة للأفراد و الجماعات، لذلك ؛ فقد ظهر ما يُسمى "بالمنظمات الدولية" كمؤسسات جديدة تسعى لأخذ مكانة لها في المنتظم الدولي، و لكن هذه المؤسسات لم تكن سوى امتداد طبيعي لظاهرة الدولة ؛ باعتبارها نشأت بعد اتفاق مجموعة من الدول التي تعهدت بالتنازل عن جزء من صلاحياتها "الوظيفية" لصالح تلك المنظمات .

يمثل تلك الصيغة، لم تستطع تلك المنظمات الدولية التخلص تماما من ترسبات "الفكر الدولي"، وأيضاً بقيت عاجزة عن الاستجابة للتحديات التي فرضتها العولمة كظاهرة إنسانية، و بالتالي ظهرت الى الوجود ما يُسمى بالمنظمات الدولية غير الحكومية، تميزت هذه المنظمات بالسلاسة في التعامل مع التحديات، و أيضاً بقدرتها على تحمل مسؤولية أكثر القطاعات "عملياتية" و احتكاكها المباشر بالأفراد و الفئات الضعيفة و تحررها "النسبي" من سيطرة الدولة.

تُعالج هذه المقالة فُدرّة هذه المنظمات الدولية غير الحكومية على التكيف مع الواقع الدولي في ظل التزامها الإنساني و الأخلاقي بطائفة من المبادئ "العامة" و "السامية" من جهة، و لكن من جهة أخرى كيفية مواجهة ترسانة من القوانين المحلية و الدولية التي تحمي سيادة الدولة و كيانها من أي انتقاص أو اختراق .

و يُحاول البحث تسليط الضوء على الطرق الكفيلة بأن تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية الأدوار المنوطة بها في ظل منظومة دولية متعددة الفواعل ؛ و تتمحور حول الإشكالية التالية : الى أي مدى يُمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية تحقيق التوازن بين التزامها الأخلاقي و الضبط القانوني الذي يفرضه المنتظم الدولي؟ و هل يُمكن لمنطق "الحكومة" ضمان مساحات تشاركية تجمع مختلف فواعل الساحة الدولية؟

تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

قد يجد الباحث صعوبة نسبية في التفريق بين "المنظمات الدولية غير الحكومية" و غيرها من المصطلحات المشابهة، كـ "المجتمع المدني" مثلاً، أو "المجتمع الأهلي"، "مؤسسات الطريق الثالث" ...الخ، و يرجع السبب في ذلك الى التقارب في المهام و الفلسفة التي تتبناها كل من تلك المؤسسات .

و تبرز المنظمات الدولية غير الحكومية كإحدى الظواهر التي يتداخل فيها السياسي بالقانوني بالأخلاقي بالإجتماعي، و لذلك فإن التعريفات المقترحة لهذه الظاهرة كثيراً ما تُحاول الجمع بين تلك الأبعاد ؛ و لكن دون نجاحها في تحقيق تلك الغاية فعلاً، من هذا المنطلق سنُحاول في هذا البحث

الإحاطة بعدد لا بأس به من التعاريف التي نرى أنها تُقدم فهما حقيقيا و عميقا لظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية .

حيث جاء في تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية ما يلي : "المنظمة الدولية غير الحكومية هي هيكل خاص من القانون المحلي يجمع بين الأشخاص الخاصين أو العامين من عدة دول، وهي تعمل دون أي معنى للربح ، و هذا من أجل تحقيق هدف المصلحة الدولية العامة في بلدان أخرى فضلا عن تلك التي تأسست فيها"¹

رغم الصبغة الشمولية التي يحملها هذا التعريف، إلا أنه يُركز على الجانب القانوني و يُهمل الى حدّ ما الأدوار التي يُمكن أن يلعبها الموظفون داخل تلك المنظمات لمصلحة أطراف أخرى ليس بالضرورة أن تكون مصلحة المنظمة نفسها .

أما Marly Marcell فقد عرّف المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها : "كلّ تجمع أو رابطة أو حركة مُشكّلة على نحو قابل للإستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة وذلك بغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح"²

يبدو هذا التعريف -على جديته- فضفاضاً ؛ لدرجة أن العديد من المؤسسات و الجماعات -فضلاً عن المنظمات الدولية غير الحكومية- يُمكن إدراجها ضمنه، كالجماعات الإيديولوجية -المسلحة و غير المسلحة- العابرة للحدود مثلاً .

كما عرفها Jacques Fontanel على أنها : " المنظمة الدولية غير حكومية، هي مؤسسة تنشأ ليس باتفاق بين الدول، لكن بمبادرة خاصة أو مشتركة تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص أو عموميين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي، أي أنها تمتد لدول متعددة وليس لها طابع ربحي"³.

في هذا التعريف نلمس محاولة لإضفاء تلك الطبيعة العفوية على تشكيل و نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية ، و محاولة إبعاد أي دور محتمل لمؤسسة الدولة في تلك العملية، هذه القضية بحاجة الى إثباتات واقعية، خاصة ما تعلق بقضايا التمويل مثلاً.

أما الأستاذ مراد بن سعيد فيُعرفها كما يلي : " كيان دولي منظم، سلمي، غير ربحي، طوعي، ذاتي الحكم وغير منشأ من طرف الدول والحكومات"⁴.

وفق هذا التعريف الواسع هناك درجة عالية من التنوع من ناحية توحيد المبادئ الخاصة بهذه المنظمات، الاستقلالية عن الحكومات، شركات كبرى، تأثيرات خارجية، إجراءات التشغيل، مصادر التمويل، البعد

الدولي والحجم . وهذه المنظمات يمكن أن تقوم وتُنشأ مشاريع، تزود الخدمات، تدافع عن وتروج لقضايا معينة، أو تسعى للتأثير في السياسة .

إن هذا التعريف الواسع يمكن أن يشمل المؤسسات الدينية، الجمعيات المهنية ومجموعات المصالح واتحادات العمال والمنظمات البيئية و حقوق الإنسان . أما فيما يخص مجموعات المصالح الصناعية مثل الغرفة التجارية الدولية ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، فهي ليست منظمات باحثة عن الربح (بالرغم من أن أعضائها تنشط في هذا المجال)، بالإضافة إلى أنها منظمات سلمية تتابع مجموعة أهداف عامة (التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة)، وهي تسعى دائما للتأثير في السياسة الدولية فكريا وعمليا . وفي هذا المجال لابد من التمييز بين المنظمات غير الحكومية (مجموعات الضغط المدنية) من ناحية، ومنظمات الأعمال الدولية غير الحكومية (منظمات الأعمال غير الحكومية ومجموعات الضغط تجارية) من ناحية أخرى.

على أن موضوع تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية ليس حكرا على الجهات الأكاديمية فقط، فقد بادرت بعض المؤسسات الدولية التي لها صلات مع تلك المنظمات الى محاولة إعطاء تعريفات لها، كذلك التعريف الذي قدمه المجلس الاقتصادي و الإجتماعي التابع للأمم المتحدة، حيث جاء فيه ما يلي : "مؤسسات أو جماعات مستقلة بشكل كلي أو جزئي عن الحكومات، و الهادفة أساسا الى تحقيق غايات أو أهداف إنسانية أو تعاونية دون الأهداف الربحية".⁵

كما أضاف المجلس مجموعة من المعايير الواجب توفرها في أي تنظيم لينال صفة المنظمة الدولية غير الحكومية و نيل فرصة العضوية في المجلس ؛ من هذه المعايير نذكر ما يلي :

1. يجب على المنظمات غير الحكومية أن تساهم في تحقيق أهداف و برامج الأمم المتحدة.
2. إن أي منظمة غير حكومية يجب أن تكون ممثلة رسميا، و بمقرات محددة وبأعضاء دائمين، و أن تضمن شفافية مواردها.
3. المنظمات غير الحكومية يجب أن تبتعد عن الأهداف الربحية، فالشركات الفردية لا يمكن أن تُعطى الصفة الاستشارية، لكن الجمعيات التي لها مصالح تجارية يمكن الاعتراف بها كمنظمات غير حكومية.
4. لا يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تستعمل العنف ؛ لهذا فبعض التنظيمات التي تستعمل السلاح يمكن الاعتراف بها كحركات تحرر وطني و ليس كمنظمات غير حكومية.

5. يجب على المنظمات الدولية غير الحكومية أن تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

6. لا يُمكن بأي حال من الأحوال أن تُؤسس المنظمات الدولية غير الحكومية عن طريق اتفاقيات بين الحكومات.⁶

في هذا التعريف يُحاول المجلس الإقتصادي و الإجتماعي أن يكون أكثر امبريقية، فهو يُعطي معايير و شروط قابلة للملاحظة و المقايسة و التقييم، و يُركز على قضايا ذات بُعد عملياتي أكثر منه أكاديمي بحثي، كضمان شفافية الموارد المالية مثلا، أو استعمال العنف في تحقيق الأهداف، أو احترام القانون الدولي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

تجدر الإشارة أن المجلس الإقتصادي و الإجتماعي فتح باب العضوية الإستشارية للمنظمات الدولية غير الحكومية، حيث تُعتبر آلاف المنظمات عبر العالم عضوة في هذا المجلس، ما يمنحها صلاحيات كبيرة في حضور جلساته و اجتماعاته، بل و حتى المشاركة في إعداد و تنظيم الكثير من التظاهرات و النشاطات التي ينظمها المجلس.

إن كل التعاريف السابقة تصب في إطار واحد تقريبا، و لو أمكننا تقديم تعريف جديد، شامل وموضوعي للمنظمات الدولية غير الحكومية لقنا : " هي تنظيم يضم في عضويته أشخاصا من أكثر من دولتين، يهدف هذا التنظيم الى تحقيق مصالح عامّة و مشتركة، ولا يكون من بينها الربح المادي، على أن يلتزم بالقانون الدولي و بالطرق الشرعية و السلمية لتحقيق أهدافه " .

بالمُحصلة ؛ فإنه للحصول على صفة منظمة دولية غير حكومية، يجب توفر شروط رئيسية هي:

- الانتشار العالمي؛
- الابتعاد عن هدف الربح المادي؛
- الابتعاد عن التدخل "الدولي" ؛ عضوية، تمويلا، توجيها و تأثيرا ؛
- السلمية كوسيلة لتنفيذ أهدافه.

الإطار القانوني لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية .

إذا كانت مؤسسة الدولة تتوخى تحقيق المصلحة العامّة لجميع فئات المواطنين، و لا تُميز بينهم الا بما تقتضيه قيم "المواطنة" و تفرضه اللوائح و القوانين الداخلية، و إذا كانت مؤسسات القطاع الخاص ممثلة في الشركات الخاصة و رجال الأعمال تهدف بالأساس الى تحقيق الربح المادي وتعظيمه، فإنه تبرز الى الوجود مؤسسة "المنظمات غير الحكومية"، و هي مؤسسة تهدف الى تحقيق مصلحة أكثر الفئات هشاشة و ضعفا في المجتمع دون أدنى تفكير في محاولة الوصول الى

عائد مادي من وراء تلك التحركات، هذه الغاية تندرج ضمن التزام إنساني بحث من طرف أعضاء تلك المنظمات بضرورة حماية تلك الفئات و إيصال صوتها الى المهتمين و مراكز صنع القرار على المستوى المحلي و الدولي.

إن فلسفة العمل التطوعي تُعتبر رافدا مرجعيا مهما في فلسفة التغيير، وقواعد التطور، وخطط التنمية من كل جوانبها، لهذا فإن نجاعة فكرة التطوع وفاعليتها تكمن في بناء المجتمعات وتطويرها، وبهذا -وبغيره- يقاس تقدّمها .

و التطوع معنىً مستوحى من فطرة الإنسان، ومن الطبيعة الخيرة فيه، بله من الشعور بالانتماء للنوع البشري والانتساب للرحم الإنسانية الجامعة ، فالتطوع تجربة إنسانية ظهرت إلى الوجود مع ظهور الإنسان. يقول مايكل إدواردز: " فالعمل الجمعي، في بحثه عن المجتمع الصالح، هو جزء عالمي من التجربة الإنسانية، مع أنه يتجلى بطرائق شتى لا حصر لها عبر الزمان والمكان والثقافة"⁷.

انطلاقا من فلسفة التطوع، تأسست الآلاف من المنظمات الدولية غير الحكومية في مختلف مناطق العالم، و في أكثر القطاعات حساسية كالصحة مثلا (الصليب و الهلال الأحمر الدوليين)، البيئة (السلام الأخضر، أصدقاء الأرض)، حقوق الإنسان (منظمة العفو الدولية) ...، غير أنه في عالم ازدادت فيه العلاقات بين فواعله تعقيدا و تشابكا فإن نُبل الرسالة وحده لا يكفي لضمان شرعية تلك المنظمات و ديمومة نشاطها، لذلك فإنه يجب التأكيد من مدى مطابقتها للأطر القانونية المحلية و الدولية الخاصة بهذا النوع من المؤسسات .

انطلاقا من ذلك، فإنه لا بدّ من مراعاة جميع الفواعل الأخرى المُشكّلة لما يُسمى بالمجتمع الدولي، وعلى رأسها مؤسسة "الدولة"، هذه المؤسسة التي تتمترس خلف ترسانة من القوانين المحلية و اللوائح الدولية التي تحمي "وجودها" و لكن أيضا تضمن "ريادتها" بين مختلف الفواعل .

و تتحجج الدول في غالب الأحيان بمبدأ "السيادة الوطنية" في ضبط علاقتها مع تلك المنظمات، و من أهم المواثيق والقرارات والمستندات الدولية والإقليمية، على صعيد القانون أو الفقه أو الاجتهاد الدولي، التي تقرّ بمبدأ السيادة المطلقة للدول من خلال حقّها بالتصرّف بحريّة تامة بشؤونها الداخلية والخارجية، وتحضر كل تدخل في شؤون الدول، يتصدّر ميثاق الأمم المتحدة هذه المواثيق . لكنه ليس الوحيد في هذا المجال، فهناك أيضا مواثيق المنظّمات الإقليمية، ومواقف اللجان القانونية الدولية، وموقف الاجتهاد الدولي المستند إلى أحكام محكمة العدل الدولية. ويلاحظ أن مبدأ عدم التدخل يلقي تأييدا واضحا في جميع هذه المستندات والمواقف. ولكن مع تطوّر حقوق الإنسان، وارتباطها بالسلم والأمن الدوليين، فإن الحديث عن مفهوم السيادة الكلاسيكي لم يعد أمرا واردا، بعد

أن طرأت تغيرات على مهام الأمم المتحدة على صعيد حماية هذه الحقوق التي تقود إلى نوع جديد من التدخل الذي يعرف بإسم التدخل الإنساني، أو التدخل دفاعاً عن الإنسانية.⁸

بداية ؛ فقد نصّ ميثاق الأمم المتحدة في فقرته الأولى من المادة الثانية على انه (تقوم الهيئة على المساواة في السيادة بين جميع أعضائها)، كذلك بنصه في الفقرة السابعة من نفس المادة على انه (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما).⁹

و يُمكن تعريف السيادة بأنها : "سلطان الدولة الكامل على الأشخاص والأموال والإقليم، وحرّيتها في تصريف شؤونها الخارجية".

إذاً، فما يُلاحظ هو الأهمية البالغة لمسألة "السيادة" -على الأقل من الناحية النظرية-، و أنه ليس في إمكان أي "جهة" أو "مؤسسة" أو "منظمة" أن يتمدد نشاطها ليمسّ السلطان الداخلي لدولة ما، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة كأعلى هيئة دولية معاصرة.

و من الآثار القانونية المترتبة على مبدأ "سيادة الدول" هو عدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية، بمعنى ؛ لا يجوز لأي فاعل من الفواعل الدولية التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل توجيه قرارات دولة ما نحو اتجاه معين، سواء عن طريق الإكراه أو الضغط أو الإغراء..... وبالرغم من أن مبادئ وقواعد القانون الدولي تقر بعدم تدخل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في شؤون الدول أو الاعتداء على سيادتها، إلا انه يلاحظ أن هذه المبادئ والقواعد قد أقرت في نفس الوقت التدخل في بعض الحالات، هذه الحالات تحمل صفة "التدخل الاستثنائي"، و يُمكن إجمالها فيما يلي :

- التدخل لأسباب إنسانية¹⁰ ؛
- طلب التدخل من الدولة نفسها ؛
- التدخل دفاعاً عن حقوق الدولة ؛
- التدخل لحماية حقوق و مصالح رعايا الدولة ؛
- التدخل الجماعي طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ؛¹¹

إذا، يُمكن القول أنه على ضوء القانون الدولي العام فإنه لا يُمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية -بمختلف أنواعها- أن تعمل بمعزل عن الإرادة الصريحة للدولة، فهي بالتالي تحتاج في كل الحالات للموافقة المسبقة من أجل بعث نشاطها.

أما على المستوى الداخلي ؛ فتلجأ معظم الدول الى تطعيم دساتيرها بمواد كثيرة تؤكد على مبدأ سيادتها داخليا و خارجيا، و أيضا على حريتها في التصرف و التعامل/عدم التعامل مع أي جهة تُريدها، دون أن يُفسر ذلك -بأي حال من الأحوال- بأنه تعارض مع قواعد القانون الدولي العام. و بالرغم من ذلك، فإن التشريع الداخلي للدول يُعطي -في غالب الأحيان- مساحات واسعة لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية تحت بند "المجتمع المدني" أو "منظمات المجتمع الأهلي"، ويُتيح لها هذا الغطاء القانوني ممارسة نشاطاتها المختلفة بعيدا عن الممارسات القمعية كالتضييق والاحتجاز و الضغط.

إنه متى ما تحقق الالتزام بالمنظومة التشريعية و القانونية المحلية و الدولية و ضمان الشفافية المالية والحياد السياسي من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية من جهة، و كذا توفير مناخ حقوقي و ضمان هامش حريات واسع من طرف مؤسسة الدولة من جهة أخرى، مع خلق حدٍّ أقصى من قنوات التواصل والتعاون بين الطرفين، فإنه يُمكن القول أن جميع تلك الأطراف قد دخلت فعليا في مرحلة متقدمة جدا من الشراكة يُمكن أن نُطلق عليها "الحوكمة"، و هو ما سنُحاول شرحه والتطرق إليه فيما يلي من هذا البحث .

الحوكمة العالمية كإطار تشاركي للمنظمات الدولية غير الحكومية

يعتبر منظور الحوكمة العالمية رد فعل سياسي للعلومة البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث أن هذه الظاهرة لم تبدأ ولم تتطور بفعل هيئة مركزية لاتخاذ قرار، لكن عن طريق مجموعة مراكز السلطة في مستويات مختلفة . لقد كانت كفاءة النظام الحالي للحوكمة العالمية موضوعا لمجموعة من النقاشات الحادة، لم تقتصر فقط على مناقشات معيارية حول " حوكمة عالمية أكثر"، لكنها امتدت لمناقشة " حوكمة عالمية أفضل".

من هذا المنطلق برزت الحاجة ماسةً لتفعيل مضامين منطق الحوكمة لا على مستوى التنظير وحسب، و لكن أيضا على مستوى الممارسة .

أما على المستوى النظري فقد بدأت دراسة الفواعل العالمية في السياسة العالمية أولا ضمن سياق التحديات التي يطرحها مفهوم مركزية الدولة في المقاربات النظرية المهيمنة في العلاقات الدولية، "النيواقعية" و "النيوليبرالية"، وهذا ما يُلاحظ في إطار الموجة الأولى لهذه التحديات تحت عنوان "نظرية التكامل " في الخمسينات، ثم في إطار الموجة الثانية التي تبدأ في السبعينات تحت عنوان النقاش حول العلاقات العالمية، وقد تم تعريف هاتين الموجتين بتقابل بين " التعددية " مقابل " العالمية".¹² أما في

الأونة الأخيرة فقد بدأ الاهتمام في إطار منظور الحوكمة العالمية بتجسيد فضاءات جديدة لإبراز دور الفواعل العالمية.

أهم هذه الفضاءات هي "المجتمع المدني العالمي" الذي أضحي يُؤسس لمساحات سياسية منفصلة عن عالم الحكومات و الدول، وهو مجتمع مدني يمتد إلى العلاقات العالمية، وعولمة المجتمع المدني يمكن أن تُنسب إلى ثلاثة تطورات عالمية :

- أولاً، الثورة في تقنيات الاتصال والمعلومات وتفاعلاتها الثورية أيضاً، التي سمحت بربط الشبكات بين مجموعات المجتمع المدني الوطنية ؛
- ثانياً، قضايا المصالح العامة التي يتبناها المجتمع المدني ويدافع عنها والتي أخذت أبعاداً ومجالات عالمية ؛
- ثالثاً، المقاربة الخطابية والعالمية للعلاقات عبر الوطنية العالمية شجعت المجموعات المحلية للنشاط على المستوى العالمي باستخدام إستراتيجيات ومقاربات أخرى والتأثير على حكوماتها.¹³

و قد استخدم مفهوم "الحوكمة" خلال البدايات الأولى لظهوره ليشير أكثر إلى ذلك التفاعل السياسي بين فاعلين محليين بهدف حلّ المشكلات التي تؤثر في الدولة . لكن مع تسارع وتيرة العولمة بتداعياتها وتأثيراتها امتد استخدام هذا المفهوم ليشمل التفاعل السياسي بين فاعلين عبر دوليين، وبذلك أصبح ينظر إلى الحوكمة العالمية أو حوكمة العالم بوصفها فلسفة جديدة تساهم من خلال الآليات التي تقترحها في حلّ المشكلات التي تؤثر في أكثر من دولة أو إقليم في غياب سلطة سياسية شاملة. بعبارة أخرى فإن المفهوم في سياقه الكوني يشير إلى الدلالة على كل التنظيمات التي يقصد من خلالها تنظيم المجتمعات الإنسانية على الصعيد العالمي.

و قد جاء في تعريف الحوكمة العالمية بأنها : " تُعبّر عن الجهود الجماعية لتعريف وفهم المشكلات المنتشرة، وهي المشكلات التي تتعدّى قدرات الدول منفردة على حلها. إنها تعكس قدرة النظام الدولي في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية في غياب الحكومة الدولية"¹⁴ .

ويذهب كل من روبرت كوهين وجوزيف ناي إلى اعتبار الحوكمة العالمية على أنها الإجراءات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقود الأنشطة الجماعية، والحكومة في ظلها جزء فرعي يتصرف بسلطة ويضع الالتزامات الرسمية. ولا تحتاج الحوكمة العالمية بالضرورة إلى أن تقودها حكومات فقط، ومنظمات عالمية تفوضها الحكومات بسلطة ما، فالحوكمة العالمية ترتبط بالشركات

الخاصة وروابط هذه الشركات، كما ترتبط بالمنظمات غير الحكومية وروابط هذه المنظمات، وغالباً ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية.¹⁵

في حين يُعرفها جيمس روزنو (James Rosenau) بأنها تعني ببساطة أن نفعل على المستوى العالمي ما تفعله الحكومات على المستوى المحلي.¹⁶

استناداً الى هذه التعاريف فإنه يُمكن اعتبار أن منطق "الحكومة العالمية" يُتيح فرصاً لا محدودة للمنظمات الدولية غير الحكومية للنشاط و التفاعل مع باقي فواعل النسق الدولي، علاوة على ذلك ؛ فإنه يجعل منها -أي المنظمات الدولية غير الحكومية- أطرافاً "أصيلة" فيه، بحيث لا يُمكن بأي حال من الأحوال تجاوزها أو الاستغناء عنها، و ليس هذا راجعاً الا لأن تلك المنظمات أثبتت فعلاً كفاءتها وقدرتها على ملئ الفراغات التي لم تستطع الحكومات الوطنية سدّها .

و لعلّ أبرز ما ساعد على التطور و البروز الكبير للمنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل مشارك و مؤثر في الساحة الدولية هو ما يلي :

- نهاية الحرب الباردة و تأكّد مقولة أن المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة بشكل خاص) تؤدي دوراً أكثر "دولتية" باعتبارها ممثلة لمصالح الدول المؤسسة لها، و بالتالي وجب البحث على مؤسسات أخرى أكثر ابتعاداً عن تأثير الدول.
- تنامي وتيرة العولمة، و ما صاحبها من انكفاء نسبي "للدولة" .
- الطفرة التكنولوجية الهائلة التي ساهمت في تسريع و تكثيف عملية التواصل، و بالتالي تسليط الضوء على أكثر القطاعات حساسية و أيضاً على أكثر الفئات تهميشاً داخل المجتمعات.
- المرونة الكبيرة التي تتعامل بها المنظمات الدولية غير الحكومية أثناء تدخلاتها في مختلف الأزمات و المشاكل الدولية، عكس "المؤسسات الدولية" أو "ما بين الدولتية" التي تخضع في نشاطها لنوع من الرتابة و البيروقراطية، و هذا ما يجعل سرعة الاستجابة التي تُبديها لمختلف "المنبهات" ضعيفة نوعاً ما.

هذا العوامل "الموضوعية" جعلت من المنظمات الدولية غير الحكومية التي يُقارب عددها اليوم 38000 منظمة منتشرة عبر العالم¹⁷ فاعلاً "وازناً" في حقل العلاقات الدولية.

العلاقة بين الحكومات الوطنية و المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار "الحكومة العالمية"
من الإفرازات الجليّة لظاهرة العولمة في المجال السياسي العالمي أن الدولة لوحدها لم تعد مركز السياسة، بل وهي ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها، وحتى مصيرها ومستقبلها ؛

فالدولة ستظل نظرياً تدّعي القيام بهذه الوظائف والمسؤوليات، وتتمسك بمفهوم وواقع السيادة، لكن على الصعيد العملي، وعلى أرض الواقع، لم تُعد الدولة الآن، ولن تكون قادرة في المستقبل على الثبات على هذه الأحقية، كما كانت تفعل خلال السنوات الثلاثئة الأخيرة. فحتى أوروبا، التي كانت مسرحاً لبروز الدولة القومية بمظاهرها السيادية، دخلت دولها مرحلة التخلي الطوعي عن بعض مظاهر السيادة، من أجل تحقيق هدف الاندماج الاقتصادي والسياسي والأوروبي في ظل مؤسسة وكيان يعملان على تجسيد هذا الهدف.¹⁸

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة خلال الربع الأخير من القرن الماضي جملة من التحولات والتغيرات التي تميّزت بالعمق وسرعة الوتيرة، وساهمت في بروز مفهوم "الحوكمة". وقد أفضى هذا الوضع إلى ظهور الدعاوى التي تنادي بضرورة استبدال نموذج السياسة الدولية (International Politics) بنموذج جديد هو السياسة العالمية (World Politics). وما دعم من تنامي مطلب ترسيخ أسس هذا النموذج تزايد مستويات الوعي بالتهديدات ذات الصبغة العالمية.¹⁹

و قد فرضت ظاهرة العولمة "تعدداً" كبيراً في العلاقات و "تشابكاً" في المصالح فرض على مختلف فواعل السياسة العالمية نوعاً الرضوخ و إن على مضض - لمقتضياتها، على سبيل المثال ؛ وجدت الدول نفسها مضطرة لقبول المنظمات الدولية غير الحكومية فاعلاً في بعض القطاعات، مثل الإغاثة العالمية مثلاً أو توفير الظروف الصحية الملائمة في المناطق الهشة من العالم، أو حتى العمل على الوصول بالبيئة العالمية لمستويات أفضل.... طبعاً تنازل الدولة عن هذه القطاعات يكون بشكل نسبي، و يختلف الأمر من دولة لأخرى .

و من جانب آخر ؛ فالمنظمات الدولية غير الحكومية لا تجد مناصاً من التعامل مع الحكومات الوطنية المحلية، و أيضاً مع المنظمات "مابين دولتية" كأهم المؤسسات الفاعلة في إطار "الحوكمة العالمية" إضافة إلى الشركات الإقتصادية متعددة الجنسيات و مراكز الأبحاث الدولية... الخ، وذلك من أجل توفير الغطاء القانوني لنشاطها

هذه التوليفة من الفواعل هي ما يُشكل في الواقع "ظاهرة الحوكمة العالمية" بكل أبعادها، وتعاطيها فيما بينها هو ما يُعطي لتلك الظاهرة زخماً أكبر، و بالتالي شرعية أكبر و نجاعة أكبر في حلّ مختلف القضايا العالمية.

و لا يقتصر دور المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار الحوكمة العالمية على القيام ببعض الوظائف التقنية، و إنما قد يمتد دورها إلى أبعد من ذلك ؛ مثلاً، كربط المطالب المحلية بالمفاوضات العالمية، بالإضافة إلى ربط عالم العلماء بعالم السياسة كما يُؤكد كل من فينغر

(Finger) و برينسن (Princen) و مانو (Manno)، كما أن هناك إجماعاً كلياً في مختلف الأدبيات على أن المنظمات غير الحكومية بالإضافة الى المجموعات المعرفية لها تأثير كبير في الحوكمة العالمية من خلال تشكيل الأجندات، والتأثير في مسارات وعمليات التفاوض، وتحسين تنفيذ الاتفاقيات الدولية.²⁰

إذا ؛ "الحوكمة العالمية" تكون قد وفرت فرصاً هائلة لكل من المنظمات الدولية غير الحكومية من جهة و الحكومات الوطنية من جهة أخرى من أجل خلق أرضية للعمل المشترك بينهما، أرضية يكون من ضمن مضامينها الأساسية التعاون و التشارك بدلاً من الاقصاء و التهميش.

الخاتمة

من خلال ما سبق الإشارة إليه، يتضح أن "المنظمات الدولية غير الحكومية" تلعب أدواراً جد مهمة في النسق الدولي، خاصة وفق الشروط التي يوفرها منظور الحوكمة العالمية الذي يُتيح المجال واسعاً لمشاركة كل الفواعل على اختلاف طبيعتها و أحجامها.

إن الدراسات المهمة بموضوع "المنظمات الدولية غير الحكومية" لابد أن تجمع بين ما هو نظري وما هو عملي من أجل تحقيق الفهم الجيد، العميق و المتوازن لتلك الظاهرة، على أن يتم التركيز - في الجانب النظري - على تلك النظريات التي تتجاوز الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وتُعطي حيزاً أكبر للفواعل غير الدولتية، حيث تأتي في صدارة تلك الفواعل "المنظمات غير الحكومية".

أما من الناحية العملية فالظاهر أن الأدوار التي باتت تلعبها "المنظمات الدولية غير الحكومية" متميزة جداً، بداية بالدراسات و الأبحاث التي تقوم بها في مجال اختصاصها مروراً بالحملات الميدانية التي تنظمها و احتكاكها الدائم بالأفراد و الجماعات، وصولاً الى مشاركتها في مختلف التظاهرات والاجتماعات العالمية ذات الصلة.

الهوامش

أولا : باللغة العربية.

1. مارلي مارسال، ترجمة: حسن نافعة، **سيوسيلوجيا العلاقات الدولية**، (القاهرة :دار المستقبل العربي)، 1986 .
 2. مراد بن سعيد، دور الفواعل غير الدولية في الحوكمة البيئية العالمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 01، جويلية 2011.
 3. مراد بن سعيد، "من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية : التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية "، المستقبل العربي.
 4. عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسية و العولمة السياسية، المستقبل العربي، السنة 24، العدد 278، أفريل 2005.
- ثانيا : باللغة الأجنبية.

1. Jacques Fontanel ,**Les Organisations non gouvernementales**,(office des publications Universitaires press :London ,2005).
2. Gaëlle Le Goff, "L'influence des Organisations Non Gouvernementales sur la négociation de quelques instruments internationaux" , McGill University Montréal , 1999.
3. Gilbert Gagné " **International Trade Rules And States: Enhanced Authourity For The Wto , In Non- State Actors And Authority In The Global System**" , eds Andreas Bieler, Richard Higgott ,Geoffrey Underhill (UK , Rutledge , 2004).
4. Rousseau, "Droit International Public", Tome IV, Sirey, Paris, 1980.
5. R. B. J Walker, One World, Many Worlds: Struggle for a Just World Peace, Lynne Rienner, Boulder, 1988, p 74-75; S. Turner, Global Civil Society, Anarchy, and Governance: Assessing an Emerging Paradigm, Journal of Peace Research, Vol. 35 No. 1, 1998.
6. Thomas Weiss, «What Happened to the Idea of World Governance,» International Studies Quar- terly, vol. 16 (2009).

ثالثا : مواقع النت.

1. blogs.aljazeera.net/Blogs/2017/6/6/%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B9
 2. <http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=72359>
-